

المحاضرة الأولى: مفاهيم حول طبيعة الفساد**أولاً: التعريفات الفقهية للفساد****1-تعريف الفساد من زاوية قانونية**

يعرف الفساد بأنه: «تصرف وسلوك وظيفي سيء، فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام، والخروج على النظام لمصلحة شخصية.

-لم يحدد الفائدة التي تعود على الشخص غير مرتكب للسلوك الفاسد.

-هناك تصرفات فاسدة محرمة شرعا وغير مجرمة قانونا.

كما عرف بأنه: " نية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية، مالية أو غير مالية، وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية(نية-المنفعة-حصر).

2-تعريف الفساد من زاوية إدارية

يعرف بأنه: «النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم".

ويعرفه صموئيل هنتجتون (Huntington) بأنه: "سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة".

-النظام القانوني نفسه يمكن أن يكون فاسدا ويسمح بممارسات تقنين الفساد.

3-تعريف الفساد من زاوية اجتماعية

يعرف الفساد بأنه: "السلوك الذي ينحرف على المعايير والقواعد التي تنظم ممارسة وظيفة عامة، أو أداء دور جماعي للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق، أو التهاون في الالتزام بمعايير الأداء السليم للواجبات، أو تسهيل ذلك للآخرين.

وهذا التعريف يركز على الدور الاجتماعي وأهميته في توجيه السلوك الفاسد، واستبعاد الأدوار الأخرى الإدارية والسياسية والاقتصادية.

ثانيا-تعريفات المنظمات والهيئات الدولية

1-تعريف البنك الدولي للفساد

"الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ويحدث ذلك:

-عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد و إجراءات مناقصة عامة .

- عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة، بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة.

- يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلكبتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

ويربط التعريف بين الفساد وأنشطة الدولة وتدخلها في السوق ووجود القطاع العام، بمعنى أن هذا التعريف يستبعد إمكانية الفساد في القطاع الخاص.

2-تعريف منظمة الأمم المتحدة للفساد

لم يعرف الفساد ولكنه أشار إلى صورته وهي الرشوة واختلاس الممتلكات، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال الوظيفة، والإثراء غير المشروع وغيرها.

3-تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد

تعرف الفساد بأنه: «السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم».

ثالثا-تعريف الفساد حسب المشرع الجزائري

فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.

تؤكد الفقرة أ من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه: " الفساد: هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون، وبالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون أعلاه، فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد 3 إلى أربعة أنواع هي: اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد.

رابعا- خصائص الفساد

ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

-السرية: تعد السرية من أهم خصائص الفساد الإداري، بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية، أو ربما الاثنين معا، لكن يمكن أن تصبح ممارسة الفساد مألوفة غير مستهجنة وهذه المرحلة تعد من أخطر المراحل على المجتمع؛

-التعدد: أي أنه يتضمن أكثر من شخص واحد، لوجود علاقة تبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية؛

-سرعة الانتشار: يزداد نفوذ الفاسدين وسلطتهم في الجهاز الإداري تدريجيا إذا وجد البيئة الملائمة مما يعطيهم القوة وللضغط على سائر الجهاز الإداري، ويمكن الانتقال من دولة إلى أخرى في ظل العولمة؛

-ارتباطه بمظاهر التخلف: يترافق وجوده بأحيان كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري، مثل تأخير المعاملات، وسوء استغلال الوقت وغيرها من المشاكل التي تشكل الأرضية الخصبة للفساد الإداري مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في الجهاز الإداري بعدم الراحة و فقدان الحافز للعمل الجاد، وخوفهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة فيما إذا كانوا من أصحاب القرار، وهذا ما يؤدي إلى حماية المنحرفين وعدم كشف انحرافاتهم أو التقليل من خطورتهم، وبيان الآثار التي يمكن أن تترتب من جراء ممارستهم الفاسدة، التي يمكن أن تمتد إلى خارج الجهاز الإداري لتؤثر على المجتمع ككل.

المحاضرة الثانية: تصنيف الفساد وأنواعه

أولاً-معايير تصنيف الفساد

- 1-المعيار القيمي: يقصد من اعتماد هذا المعيار اعتبار الفساد شكلاً من أشكال الخروج على القيم السائدة في المجتمع ضمن الإطار الوظيفي، باعتبار هذه القيم مما يجب الالتزام به، وعادة ما يكون هذا الانحراف لتحقيق مصلحة شخصية أو ما شابهها؛
- 2-المعيار المصلحي: يقصد من اعتماد هذا المعيار اعتبار الفساد الإداري في حقيقته تقديمًا للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة، يقوم به شخص منحت له رسمياً مهمة الحفاظ على المصلحة العامة؛
- 3-المعيار القانوني: حيث يحصر الفساد الإداري في خرق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يجب مراعاتها وظيفياً، وعادة ما يقترن ذلك بالسعي وراء منفعة شخصية؛
- 4-معيار الرأي العام: قسم أنصار هذا المعيار الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع وهي:
 - الأسود: يكون الفساد الإداري اسوداً عندما يتفق الجمهور والعاملون على سلوك على انه رديء أو سيء؛
 - الأبيض : وعندما يرضى الجمهور والعاملون على سلوك معين فان هذا السلوك يعد فساداً إدارياً ابيضاً؛
 - الرمادي: أما عند غياب مثل هذا الاتفاق فإن الفساد يكون في هذه الحالة رمادياً.

ثانياً - أنواع الفساد:

1-الفساد طبقاً للمجال

- الفساد المالي: ويتمثل في الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة. ويتمثل في غسيل الأموال والتهرب الضريبي، تزيف العملة النقدية....
- الفساد الإداري: ويقصد به مجموعة الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.
- الفساد الأخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي يميزه عن غيره من المخلوقات.

- الفساد السياسي:** هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة. ومن مظاهره الحكم الشمولي، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام، ويشمل فساد السلطة التشريعية والتنفيذية، والفساد الانتخابي.
- الفساد الثقافي:** ويقصد به خروج أي مجاعة عن الثوابت العامة لدى الأمة.
- الفساد الاجتماعي:** هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل.
- الفساد القضائي:** وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي غلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صورته: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور.
- الفساد الاقتصادي:** ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية والاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع.
- 2-**الفساد من حيث الحجم:**

-الفساد الصغير Minor Corruption

فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو الفساد الذي يمارس من قبل فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الآخرين.

-الفساد الكبير (Gross Corruption)

فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين، والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو اهم واشمل وأخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.

3-وفق انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد

-**فساد القطاع العام:** ويعتبر هذا النوع من الفساد اشد عائقا للتنمية على مستوى العامل، وهو استغلال النشاط العام خاصة في تطبيق أدوات السياسات المالية والمصرفية، مثل التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية لأغراض خاصة.

-**فساد القطاع الخاص**: يتمثل فساد القطاع اخلاص في استغلال نفوذه بفضل ما يملكه من مال للتأثير على السياسات الحكومية، ويظهر أيضا في شكل هدايا و رشاوى من قبل القطاع الخاص مقابل إعفاءات و إعانات تقدم من طرف القطاع العام.

4- الفساد حسب درجة التنظيم:

-**الفساد العرضي**: وهذا التعبير يشير إلى كافة أنواع الفساد الصغيرة والعرضية، اليت تعرب عن السلوك الشخصي أكثر مما تعرب عن نظام عام بالإدارة، وهذا مثل الاختلاس، والمحسوبية، سرقة الأدوات المكتبية، أو بعض المبالغ الصغرى.

-**الفساد المنظم** وهو ذلك النوع الذي ينتشر في الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، يعني أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد.

-**الفساد الشامل**: وهو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية، أو تسديد أثمان سلع صورية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة، الرشاوى...

5- فساد من ناحية الانتشار

- **فساد دولي**: ان ظاهرة الفساد تأخذ ابعادا واسعة وكبيرة وتصل الى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر، وتصل الامور ان تتربط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينهما، لهذا فهو الاخطر وعلى مدى واسع.

-**فساد محلي**: يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، وهو فساد صغار الموظفين والافراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة، ممن لا يرتبطون في مخالقاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.

المحاضرة الثالثة: أسباب الفساد**1. أسباب سياسية:**

يعود الفساد لضعف الوعي، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وضعف تطبيق الأنظمة والقوانين، وعدم الشفافية، وعدم وضوح حقوق الأفراد وواجباتهم.

2. أسباب اجتماعية:

ضعف التربية الاجتماعية والنظم التعليمية والتربوية مما ينعكس سلباً على السلوك والعادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية كلها بشكل يناهز مبادئ المجتمع الصالح. وبكلمة مختصرة فساد الأخلاق يعني فساد السلوك.

3. أسباب اقتصادية:

- السياسات الاقتصادية المتبعة محليا وتطور الاحتكارات وتمركز الثروات بيد أعداد قليلة.
- على المستوى الدولي بيد القليل من الشركات الاحتكارية مثلا 80% من السوق النفطية تقع بيد عدد من الشركات لا يتجاوز عددها خمس شركات.
- تدني الرواتب مقابل غلاء المعيشة وزيادة الأسعار في وقت يضرب الكساد كثيراً في المجتمعات - انعدام فرص العمل وزيادة البطالة والتضخم.
- سياسة البنك الدولي والصندوق الدولي والشروط التي يفرضها التي تخدم سياسات الدول الكبرى. غير ملتفت الى التنمية الاقتصادية.
- الحروب والصراعات وما ينتج عنها من كوارث وأزمات والحصار الاقتصادي من بعض السياسات الدولية وجميع هذه الأسباب تؤدي الى ممارسة أنواع مختلفة من الفساد.

4. أسباب دينية:

- ضعف الوازع الديني فكل الرسائل السماوية والمعتقدات الفلسفية على اختلاف مشاربها نهت عن الفساد - التعصب المذهبي والطائفي. فالدين هو الأخلاق وحسن المعاملة.

- الغاية تبرّر الوسيلة فلا يصبح عيباً أن تسرق بل يصبح عيباً أن يمسك بك وأنت تسرق، كما هو الحال في العديد من المجتمعات.

5. أسباب قانونية وإدارية:

-المبالغة في الاتفاق الحكومي على مشاريع غير منتجة في الوقت الذي يضعف هذا الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية المنتجة والتي تخلق فرص عمل.

-عجز الهياكل التنظيمية للجهاز الإداري والحكومي للدولة وعدم وضوح الإجراءات وتعقيدها وجعلها من قبل الموظفين وضعف أجهزة الرقابة.

-تدني الرواتب ونظم التعيين والترقية وضعفها وعدم تحديثها وضعف المهارات التي لدى الموظفين ومحدودية فرص الإبداع والابتكار إذا لم يكن ممنوعاً.

- طول الإجراءات القانونية والقضائية يضعف قوة الردع تجاه المفسدين ويزيد فرص هروبهم الى الخارج قبل محاكمتهم وضياح الأدلة أو تدميرها أو التأثير على الشهود وعدم الاستفادة منهم .

-عدم تشديد العقوبات او تنفيذ الأحكام في جرائم الفساد يؤدي الى عدم تحقيق الردع المطلوب.

-تعدّد القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية وتداخلها يؤدي الى حدوث ثغرات عند التطبيق وبالتالي استغلال هذه الثغرات في الفساد.

- عدم توفير الإمكانيات لأجهزة الرقابة إن من ناحية الموارد البشرية أو من ناحية الإمكانيات المادية والتقنية وعدم التنسيق بينها بالإضافة.

- الحصانات الوظيفية الممنوحة للعديد من الموظفين والإجراءات المفروضة لملاحقتهم.

6. أسباب مختلفة:

- عدم توفّر الوعي الكافي لدى المواطنين بالجهات المعنية بمكافحة الفساد وآليات عملها.

- ضعف ثقة المواطن في الحكومات المتعاقبة وبأجهزتها الإدارية والحكومية وفي بعض الدول بأجهزتها الأمنية والقضائية والرقابية، وغياب المساءلة والمحاسبة لكبار الموظفين.

- ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة في توعية أفراد الجمهور من المواطنين لحقوقه وواجباته وآفة الفساد ومظاهرها وأسبابها وآثارها المترتبة عليها وطرق مكافحته وعلاجه وكذلك ضعفها في الترويج للمبادئ والقيم.
- ضعف المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية في زرع وترويج القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية والسلوكية وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة للحد من الظاهرة.
- غياب مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التعريف والتوعية بمشكلة الفساد وضعف ممارستها للمساءلة والمحاسبة في مجال مكافحة الفساد .
- إحجام المواطنين عن الإبلاغ عن وقائع الفساد أو مواجهته خشية عرقلة مصالحهم أو التعرض لردود أفعال انتقامية بسبب غياب المرجعية الواضحة والموثوقة لمراجعتها.

المحاضرة الرابعة: قياس الفساد

أولاً- مؤشرات منظمة الشفافية الدولية:

1- مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index

يرمز له اختصاراً (CPI) (صدر لأول مرة في العام 1995) ويصدر سنوياً، وهو المؤشر الذي يقيم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها، على إدراك رجال الأعمال والمحليين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من بناء الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها أو من غري المقيمين.

يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، ويركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام بناء على تعريف الشفافية الدولية للفساد .

منهجية مؤشر مدركات الفساد

- مؤشر مدركات الفساد عبارة عن مؤشر تجميعي يعمل على الجمع بني البيانات المستمدة من عدد مختلف من المصادر.

- لكي تدخل الدولة في عملية التصنيف فلا بد أن تكون الدولة مشمولة ضمن ثلاثة مصادر مسحية في الأقل من مصادر مؤشر مدركات الفساد.

- هو مقياس عام موحد بتدرج (0 - 100) حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي تصور القطاع العام للدولة باعتباره فاسدا للغاية في حين تعادل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

مصادر مؤشر مدركات الفساد:

تشمل المصادر التي بموجبها تقيم الدول عن طريق النقاط، أحدث الاستطلاعات المعدة من قبل جهات مختصة (تحليل للبلاد، وكالات المخاطر)، وتشمل الاستطلاعات التي يتم إجرائها الفئات التالية (الخبراء من الداخل والخارج، مديري الإدارة العليا والمتوسطة، والشركات المحلية والعالمية، رجال الأعمال المغتربين، شبكة مراسلين، تقييم الموظفين).

2- مؤشر دافعي الرشوة: Bribe Payers Index: ويرمز له اختصارا BPI ، وصدر لأول مرة في العام (1999) وهو مؤشر غير سنوي، وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقا للاحتمالية ارتشاء شركاتها في الخارج ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها، وبالتالي أدى دور المورد للفساد، وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدول وليس الشركات العاملة.

الدول المشمولة بمسح مؤشر دافعي الرشوة: يتم اختيار الدول للدخول الى تصنيف المؤشر وفق الآلية

- مدى الانفتاح التجاري ويقاس من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى حجم الصادرات.

- ما اذا كانت الدولة مصنفة في آخر إصدار للمؤشر لغرض مقارنة الأداء بمرور الوقت.

- العضوية في مجموعة دول العشرين G20.

- الأهمية التجارية داخل المنطقة أو القارة.

3- تقرير الفساد العالمي: Global Corruption Report

يرمز له اختصارا GCR ، وصدر لأول مرة في العام (2001) ، ويصدر سنويا باستثناء بعض السنوات ، وهو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معني أو لقضية ما من قضايا الحكم

الرشيد، يغطي التقرير فترة (12) شهرا ابتداء من شهر يوليو إلى شهر يونيو في العام التالي، وظيفة التقرير تكمن في لفت الانتباه لأهمية أن تبقّى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة.

4- تقييمات نظام النزاهة الوطني National Integrity System assessments

يرمز له اختصارا (NIS) وصدر لأول مرة في 2001، وهي عبارة عن سلسلة هذه الدراسات إلى تقييم النظام الوطني للنزاهة نظرياً للدولة على المستوى القانوني والملي. ويلبر عن رؤية شاملة لمواجهة الفساد من خلال إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية وإجراءات العمل وهو يقوم على منهج تدريجي ومن خلال مشاركة مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية.

مكونات نظام النزاهة الوطني: يتكون نظام النزاهة الوطني من ثلاثة مكونات مثل المبدأ:

- الوعي العام وقيم المجتمع تمثل الأساس والقواعد التي يقوم النظام.

- عناصر نظام النزاهة الوطني تمثل الأعمدة التي يقوم عليها سطح المبدأ.

- النزاهة الوطنية تمثل سطح المبدأ التي تستقر عليها أهداف نظام النزاهة الوطني (نوعية حياة أفضل، سيادة القانون، والتنمية المستدامة) حيث تمثل ثلاث قبب تستقر على السطح).

حسب النموذج العام المبدأ من قبل منظمة الشفافية الدولية يكون عدد أعمدة وهي عناصر النزاهة 13 عمودا كالآتي: تشريعية، تنفيذية، قضائية، القطاع العام، وكالات إنفاذ القانون، وهيئة إدارة الانتخابات، والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وهيئات مكافحة الفساد، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

5- مقياس الفساد العالمي Global Corruption Barometer

يرمز له اختصارا GCB وصدر لأول مرة في سنة 2003، ويصدر سنويا باستثناء سنتي 2008، 2012 وهو استطلاع آراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في أبرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها، فمقياس الفساد العاملي هو استقصاء للرأي العام وهذا يبين انه استطلاع للجمهور عامة وليس للخبراء في الدول التي تشملها المقياس.

المنهجية

يعتمد مقياس الفساد العالمي على الاستبانة المصممة من قبل منظمة الشفافية الدولية والتيحتوي على أسئلة متعدد يتم من خلالها التعرف على نظرة الجمهور لمستوى الفساد في بلدانهم.

وتكون عملية الاستبانة لرأي الجمهور بعدة طرق وهي المقابلات وجها لوجه، الهاتف، عن طريق الأنترنت

مصادر بيانات مقياس الفساد العالمي

المقياس (الاستبانة) ينفذ لصالح منظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤسسة غالوب الدولية كجزء من برنامجها في استقصاء رأي الشعوب والتي تستند في أعمالها على الفروع المحلية لترجمة وتنفيذ المقياس، وفي بعض الحالات تفوض منظمة الشفافية الدولية منظمات مسحية لإجراء الاستبانة في بلد ما.

6- مؤشرات ظاهرة الفساد:

إن انتشار ظاهرة الفساد تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة وللتمييز بين الممارسات الفاسدة وغير الفاسدة فإن الفيصل في ذلك (الشفافية والمحاسبة)، ورغم محاولة إخفائه إلا أن مؤشرات تظل واضحة المعالم، تنتشر داخل المجتمع ويتجسد ظهوره بصيغ وهيئات مختلفة تتمثل في:

- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

- شيوع ظاهرة الرشوة لدرجة تصل فيها من جملة المستمسكات المطلوبة في أية معاملة.

- المحسوبية والولاء لذوي القربى في شغل الوظائف والمناصب بدلاً من الجدارة والكفاءة والمهارة والمهنية والنزاهة.

- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.

- ضعف الرقابة (أجهزة وأداء ودورا) أو ظهورها بشكل شكلي مع إهمال نتائجها.

- الاستغلال السيئ للوظيفة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصالح الموضوعية.

- الخروج المقصود عن القواعد والنظم العامة لتحقيق منافع خاصة.

- بيع الممتلكات العامة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة.

-انعدام الشراكة بين المواطنين والدولة وفق آلية المواطنة والديمقراطية الأمر الذي يجعل سياسة الدولة غير ممثلة لأمال وتطلعات الشعب وهذا يؤدي إلى خَلق نوعٍ من عدم الارتياح لدى المواطنين.

-انتشار ظاهرة الابتزاز التي يقوم بها كبار المسؤولين ممثلة بالتعقيدات الإجرائية والروتين الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد:

ويعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعانية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة..

المحاضرة الخامسة: مظاهر وآثار الفساد الإداري

أو- مظاهر الفساد

- 1- **نهب المال العام:** أي سوء استعماله بالمكان الصحيح له، مثلاً "المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية - إقامة الحفلات والدعايات الخ). والتي تخرج عن حدها غير المعقول.
- 2- **الرشوة:** وتعني حصول الشخص على منفعة من أجل تنفيذ عمل خلاف التشريع أو أصول المهنة.
- 3- **المحاباة: Favoritism** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق مثلاً "في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.
- 4- **المحسوبية Nepotism:** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أحقيتهم بها.
- 5- **عدم احترام العمل:** مثلاً "التأخر من الحضور صباحاً" والخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي وغيرها من الأمور يتصرف بها الموظف.
- 6- **الابتزاز والتزوير:** وهو الحصول على أموال من طرف معين مستغلاً موقعه الوظيفي مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصفاً بالفساد مثلاً "تزوير الشهادة الدراسية، أو تزوير النقود... الخ
- 7- **تهريب الأموال:** يقوم المسؤولون الحكوميون بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية إلى مصارف وأسواق المال في الدول الأجنبية وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لاستثمارها على شكل ودائع في بنوك تلك الدول لقاء فوائد مرتفعة أو شراء أسهم في شركات أجنبية أو شراء عقارات.
- 8- **التباطؤ في إنجاز المعاملات:** وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.
- 9- **الواسطة:** أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ.

ثانياً- آثار الفساد

1- أثر الفساد في الحياة الاقتصادية

-الإيرادات الحكومية: تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة، عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية.

-النمو الاقتصادي: تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

-مستوى الفقر وتوزيع الدخل: يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال: *تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

*تهرب الأغنياء من دفع الضرائب بوسائل كالرشوة، يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

2- الأثر على الحياة السياسية

-تخريب المؤسسات السياسية وإفساد كل الأنشطة اللازمة لإدارة المجتمع المدني وقيام مؤسساته .
-تدمير مؤسسات المجتمع المدني.

-تشويه معاني الأهداف السامية للممارسات السياسية مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمسؤوليات والحقوق والواجبات .

-الإساءة إلى سمعة الدولة وانخفاض مكانتها بين دول العالم .

- ظهور بوادر الصراع السياسي ومنطق المصالح بين النخب السياسية.

-السيطرة التدريجية على المؤسسات الرقابية في المجتمع.

- تتحمل منظمات الأعمال جراء الفساد آثار كارثية من هدر كبير لموارد المؤسسات وإمكانات والاعتباطية في تخصيص الموارد .وتعطيل آليات اتخاذ القرار السليم، مع انعدام حالة التراكم للمعرفة والتجربة.

3- الآثاقانونية

- فقدان هيبة القانون عن طريق تعسفات المفسدين وذلك باستغلال نفوذهم وسلطتهم .
- زعزعة الثقة القانونية في نفوس المواطنين نظرا للمخالفات القانونية التي يرتكبها المفسدون .
- إضعاف ثقة الأفراد في الحكومة وذلك يؤدي إلى تعميم الفوضى والتعدي الواضح على حرمة القانون.

4- الآثار الاجتماعية

- تشويه النسيج الاجتماعي .
- إحداث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية نتيجة سوء توزيع الدخل.
- زيادة الافتقار وتدني المستوى المعيشي للفئات الفقيرة التي تمثل الأكثرية نتيجة: تركيز الثروات ونتيجة لسوء توزيع الدخل والقروض والخدمات في المجتمع وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي.
- حصول الفقراء على أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية: ويشمل الرسوم المشروعة، والمبالغ المدفوعة بصورة غير مشروعة على سبيل الرشوة.
- تقادي استثمارات الهياكل الأساسية للمشاريع التي تساعد الفقراء: يسعى المسؤولون الى المشاريع الكبيرة العامة لتكثير الدخل الناشئ عن الرشوة ولحد من احتمالات انكشاف أمرهم، كما أن المشاريع من قبيل بناء المدارس والمستوصفات ستقدم القليل من الخدمات للفقراء لأن تكاليفها قد تضخمت بالرشاوى المدفوعة.
- مواجهة الفقراء لعبء ضريبي أثقل أو لخدمات أقل: تزداد نسبة الضرائب الإجمالية المفروضة على من لا يملكون القوة والثروة لدفع الرشوة
- كما ان حصيلة الصفقات الفاسدة ستتجسد في تقلص الدولة وعجزها عن توفير العديد من الخدمات.
- بيع الفقراء لمنتجاتهم الزراعية في ظروف غير مواتية: صغار المنتجين الزراعيين يعتمدون على الوسطاء لإيصال منتجاتهم إلى السوق خلق الاحتكارات لاستخدامها في استخلاص مكاسب شخصية.
- الحد من نمو المؤسسات المحلية الصغيرة: فساد الجهاز التنظيمي والضريبي الحكومي، يقصي أصحاب المؤسسات الصغيرة ويحد من قدرتهم على النمو. كما ان الرخص أو الإعفاء الضريبي والجمركي هي مصدر غير مشروع لكبار الموظفين وصغار الموظفين من الطبقات الفقيرة.

المحاضرة السادسة: علاقات الفساد

أولاً-علاقة الفساد بالحكم

1-الفساد والحكم الرشيد:

تتفق الرؤى التنموية على وجود علاقة سببية بين الحكم الرشيد وبين التنمية وينظر إلى الفساد بشكل متزايد على أنه ناتج عن ضعف في الحكم في وقت تتشكل فيه لغة موحدة تربط بين قضايا الفساد وبين الحكم الرشيد والتنمية.

2- الفساد والديمقراطية

تؤكد أبحاث منظمة الشفافية الدولية إلى وجود علاقة واضحة بين إرساء ديمقراطية سليمة والنجاح في مكافحة الفساد في القطاع العام. يمكن للفساد أن يستشري بشكل واسع حين تستند الديمقراطيات إلى أسس هشة، وحين يستحوذ السياسيون الشعبويون والمناهضون للديمقراطية على هذه المؤسسات ويستغلونها لمصلحتهم، وهو حال عدة بلدان.

إن القضاء على الفساد أمر ضروري لإرساء ديمقراطية سليمة. ولم تحصل أي ديمقراطية كاملة على درجة تقل عن 50 نقطة في مؤشر مدركات الفساد. وبالمثل، نجد سوى قلة قليلة من الدول التي تتسم بطابع استبدادي ضمن الدول التي حققت درجة أعلى من 50 نقطة.

العلاقة بين الفساد الإداري والمالي : الفساد الإداري اعم وأشمل من الفساد المالي، بين الفساد الإداري والفساد المالي عموم وخصوص، فالفساد الإداري أعم وغالباً ما ينضم إلى الفساد الإداري فساد مالي، وأما الفساد المالي فهو حتماناتج عن فساد إداري.

ثانياً-علاقة الفساد بالاقتصاد

1-علاقة الفساد ورأس المال البشري

دراسة العلاقة بين النمو ورأس المال البشري والفساد يمكن أن يؤثر الفساد على النمو من خلال تأثيره السلبي على تراكم رأس المال البشري. في الواقع ، قد يكون انتشار الفساد في البلدان جزئياً بسبب عدد الطلاب الذين استقالوا فجأة من الجامعات دون اكتساب تدريب كامل وكاف يسمح لهم بالحصول على عمل ممتع.

2-تأثير الفساد على النمو والتنمية الاقتصادية

يوجد ترابط كبير بين النمو الاقتصادي والفساد، فوجود مستوى عالي من الفساد يرافقه مستوى ضعيف من الاستثمار الخاص والعمومي، مما يعني أن الفساد يعيق التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى سوء تخصيص

الموارد، إذ تفضل بعض البلدان الفقيرة الاستثمار في المشاريع الكبرى مثل البنية التحتية وعقود التسليح حيث توجد فرص الفساد كبيرة، وفي هذه الحالة فإن التكاليف الاجتماعية للفساد تكون كبيرة.

3- تأثير الفساد على الاستثمار والإنفاق العمومي

يؤثر الفساد على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرشون نصيباً من عائد الاستثمار. وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار. ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوي والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع من التكلفة الإجمالية للمشروع ويخفض العائد من الاستثمار.

ثالثاً- علاقة الفساد بالمسائل الاجتماعية

1- الفساد، والتنمية البشرية

مفهوم الفساد نقيض لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، فالفساد يؤثر سلباً على دخل الفرد و يعيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيعه للأنشطة الطفيلية، و يؤثر كذلك على تدهور البيئة إذ أن الفساد قد يؤدي إلى إضعاف صرامة قوانين حماية البيئة أو فعالية تطبيق القوانين الأمر الذي يؤدي إلى استمرار عمليات التلويث الصناعي ، كما أن انتشار الفساد دليل على عدم تحقق الحكم الجيد و غياب الشفافية في إدارة الشأن العام.

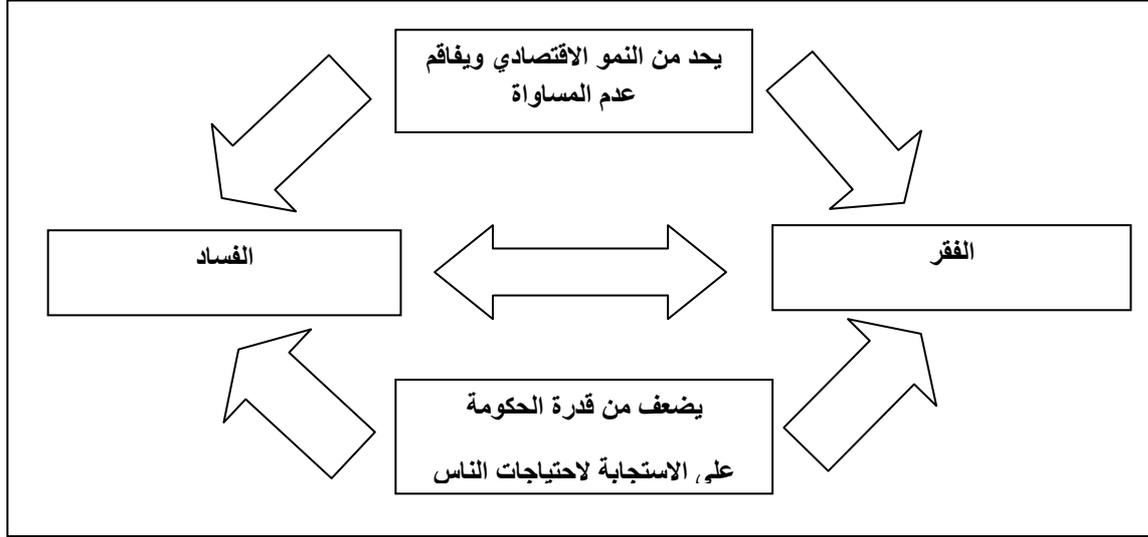
2- الفساد وحقوق الإنسان

الفساد ينتهك حقوق الإنسان ويقوض الديمقراطية، فهو ينتهك الحقوق السياسية والمدنية من خلال تشويه طريقة عمل المؤسسات والعمليات السياسية أو جعلها عديمة الفائدة، ويقوض أداء القضاء وأجهزة تطبيق القانون، كما ينتهك الفساد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحرمان من المساواة في توفير الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم ووضع عقبات أمام كسب المعيشة في القطاع العام والخاص.

3- علاقة الفساد بالفقر

عادة ما يدعم الفساد والفقر بعضهما البعض. ومن المحتمل أن تعاني البلدان المصابة بالفقر البنيوي من الفساد المنهجي، لأن الفساد هو أحد العوامل التي تقاوم الفقر في بلدان تكافح في ظل ضغوط النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

العلاقة بين الفقر والفساد



مصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية، ديسمبر 2008، ص:15

إن الفساد يزيد الفقر نتيجة عوامل معقدة و متداخلة تشمل عوامل اقتصادية و أخرى مرتبطة بالحكم الرشيد. و يظهر نموذج الاقتصاد أن الفساد يؤثر على الفقر خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي ، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر . فهو يحول الاستثمار الحكومي عن الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع، كالتعليم ، و الرعاية الصحية ، و يضعف فرص الحصول على الخدمات بما فيها خدمات البنية الأساسية و يقلل من جودتها ، لأن العمولات الخفية في المجالات ذات الصلة ، مثل مستويات المعدات ، عادة ما تكون مربحة جدا للمتورطين فيها.

يجعل الفساد الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة من دخلها على الرشاوي ، تفوق حتى الحصص التي تدفعها الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع . ويقع عبء الفساد الصغير ، بشكل غير متناسب ، على الفقراء (على سبيل المثال ، الفساد الصغير في مجال الصحة العامة أو جهاز الشرطة) ..

أما نموذج الحكم فيؤكد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال بسط نفوذه على مؤسسات الحكم . و التي تؤثر بدورها على مستويات الفقر . فالفساد يقلل من قدرة الحكم . إذ أنه يضعف المؤسسات السياسية ، و مشاركة المواطنين ، و يقلل من جودة الخدمات و البنية الحكومية . و يقترض القدرة المؤسسية للحكومة

على تقديم خدمات عامة عالية الجودة ، و يحول الاستثمار العام بعيدا عن تلبية المصلحة العامة و يجعله منصبا على مشروعات رؤوس الأموال ، و يضعف من الالتزام بأنظمة السلامة و الصحة ، الأمر الذي يزيد الفقر سوءا .

المحاضرة السابعة: واقع الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية 2019

أولا-الفساد في الأمريكيتين

يتواصل فشل منطقة الأميركتين في إحراز أي تقدم حقيقي في مكافحة الفساد. حيث تقوم قيادات شعبية بتحويل المشهد السياسي في المنطقة. ويكمن الخطر في طريقة تعامل هذه القيادات مع الإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية. وأصبح هناك احتمال بأن تفقد كل هذه الجهات قدرتها على ممارسة دورها الرقابي وإحداث التوازن في مجال مكافحة الفساد.

لم تحصل منطقة الأميركتين إلا على معدل 44 من 100 نقطة، الأولى دولة كندا بنقطة 81 ومرتبة 9 عالميا، ثم الولايات المتحدة بنقطة 71 ومرتبة 22 عالميا، ويتسع الفارق بشكل كبير بينها وبين أصحاب المراتب الأخيرة، حيث حصلت هايتي على نقطة 25 بمرتبة 152، وفينزويلا على نقطة 18 بمرتبة 168 عالميا.

ثانيا-منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعثرا في جهود مكافحة الفساد. ويعود هذا التعثر المتوقع إلى ضعف المؤسسات الديمقراطية والقوانين وآليات تطبيق القوانين وهو ما ساهم في ارتفاع مستويات الفساد. ولكن تجدر الإشارة إلى تفاوت أساليب مكافحة الفساد في هذه المنطقة إلى حد كبير، حيث نجد دولتين منها ضمن الدول العشر الأكثر نزاهة، ودولتين منها ضمن الدول العشر الأكثر فسادا في العالم.

لم تحصل منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلا على معدل 44 من 100 نقطة، الأولى دولة نيوزيلندا بنقطة 87 ومرتبة 2 عالميا، ثم سنغافورة بنقطة 85 ومرتبة 3 عالميا، ويتسع الفارق بشكل كبير بينها وبين أصحاب المراتب الأخيرة، حيث حصلت أفغانستان على نقطة 16 بمرتبة 172، وكوريا الشمالية على نقطة 14 بمرتبة 176 عالميا.

بعد خروج مظاهرات حاشدة تندد بالفساد وإقبال الناخبين على الصناديق في الهند وماليزيا والمالديف وباكستان، انبثقت حكومات دخلت إصلاحات جديدة تهدف إلى مكافحة الفساد. ولكن هذه التطورات المشجعة في المنطقة لم تترجم بعد إلى إجراءات على أرض الواقع، خاصة على مستوى مكافحة الأساليب الملتوية التي تظهر في حالات الفساد الكبير.

ثالثا-أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

حصلت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على ثاني أدنى درجة على مستوى المناطق في مؤشر مدركات الفساد، بعد أفريقيا جنوب الصحراء. وقد سجلت تقريبا كل دولة من دول المنطقة 45 نقطة أو أقل على مائة نقطة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تقدم كبير في مكافحة الفساد. ومن شأن غياب الإرادة السياسية وضعف المؤسسات ونقص الحريات السياسية أن تساهم عموما في مناخ يزدهر فيه الفساد دون أن يلقى ذلك معارضة واضحة.

لم تحصل منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلا على معدل 35 من 100 نقطة، الأولى دولة جورجيا بنقطة 58 ومرتبة 41 عالميا، ثم الجبل الأسود بنقطة 45 ومرتبة 65 عالميا، ويتسع الفارق بشكل كبير بينها وبين أصحاب المراتب الأخيرة، حيث حصلت أوزبكستان على نقطة 23 بمرتبة 158، تركمانستان على نقطة 20 بمرتبة 161 عالميا.

رابعا- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يبقى واقع مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قاتما ولا يستغرب استثناء الفساد وترسخه في المنطقة نظرا لعدم توفر الحريات المدنية، وعدم الاحترام الكافي من الدول منذ عشرات السنين للعقد الاجتماعي مع المواطنين، وتحتاج القيادات أن تعزز منظومة الضوابط والتوازنات وأن تدعم حقوق المواطنين وتفي بالتزاماتها على مستوى مكافحة الفساد.

لم تحصل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا على معدل 35 من 100 نقطة، الأولى دولة الإمارات العربية المتحدة بنقطة 70 ومرتبة 23 عالميا، ثم قطر بنقطة 62 ومرتبة 33 عالميا، ويتسع الفارق بشكل كبير بينها وبين أصحاب المراتب الأخيرة، حيث حصلت اليمن على نقطة 14 بمرتبة 176، وسوريا على نقطة 13 بمرتبة 178 عالميا.

أدت الاحتجاجات الشعبية الأخيرة في بعض دول المنطقة مثل الأردن إلى إحداث تغييرات في السلطة، ولكن يجب على الحكومات أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة الفساد. رغم وجود أطراف مؤثرة وذات نفوذ تعيق جهود مكافحة الفساد التي تبذلها الحكومات. وعليها أن تعمل في المرحلة القادمة على تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية للمؤسسات الحكومية وأن تحمي المجتمع المدني وحرية التعبير.

خامسا- منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أدنى الدرجات مقارنة ببقية المناطق المشمولة بمؤشر مدركات الفساد، وقد فشلت هذه المنطقة في ترجمة الالتزامات بمكافحة الفساد إلى أي تقدم حقيقي وملحوس. وفي منطقة تتسم بتناقضات صارخة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا تزال عدة دول فيها تعاني من عدم فعالية المؤسسات وضعف قيم الديمقراطية، وهو ما يهدد جهود مكافحة الفساد.

لم تحصل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلا على معدل 32 من 100 نقطة، الأولى دولة سيشل بنقطة 66 ومرتبة 28 عالميا، ثم بوتسوانا بنقطة 62 ومرتبة 34 عالميا، ويتسع الفارق بشكل كبير بينها وبين أصحاب المراتب الأخيرة، حيث حصلت السودان على نقطة 16 ومرتبة 172، والصومال على نقطة 10 ومرتبة 180 عالميا.

على الرغم من الركود الذي تتسم به جهود مكافحة الفساد في المنطقة، إلا أن هناك بعض التطورات السياسية الواعدة خاصة في أنغولا وبوتسوانا وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. ففي جنوب إفريقيا، ظهرت بعض الخطوات الإيجابية على غرار إشراك المواطن وفتح تحقيقات رسمية في قضايا فساد، ومن جهة أخرى هناك بادرة أمل في وعود القيادات الجديدة في أنغولا باعتماد إصلاحات لمكافحة الفساد.

سادسا- أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي

في حين حققت أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي أداء أفضل من بقية المناطق في العالم، إلا أن الطريق ما تزال طويلة أمام هذه المنطقة لتمتد من التصدي للفساد على نحو فعال. حيث أن عدم إعطاء الأولوية لوضع إصلاحات لمكافحة الفساد بالاقتران مع صعود الخطابات الشعبوية وإضعاف المؤسسات الديمقراطية في عدة دول، يستوجب ضرورة تجديد جهود مكافحة الفساد.

هناك 14 دولة من بين 20 الأولى في العالم تنتمي لهذه المنطقة، وحققت المعدل الأعلى 66 من 100 نقطة، الأولى دولة الدانمارك بنقطة 88 ومرتبة 01 عالميا، ثم فلندا بنقطة 85 ومرتبة 03 عالميا، ثم تتدرج الدول حتى آخر دولة وهي بلغاريا، حيث حصلت على نقطة 42 ومرتبة 77، وقبلها اليونان بنقطة 45 ومرتبة 67 عالميا.

المحاضرة الثامنة: مكافحة الفساد

أولا- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

ظهرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في الجمعية العامة في أكتوبر 2003. و دخلت حيز النفاذ في عام 2005 وتضم 145 دولة طرف فيها.

تستند الاتفاقية إلى أربع ركائز أساسية هي: المعايير الوقائية، التجريم وتطبيق القانون، واسترداد الأصول، والتعاون الدولي.

1-المعايير الوقائية

بموجب المادة (5) من الاتفاقية فإن كل دولة طرف تقوم، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد والتي تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون، والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة.

يشكل الفصل الثاني من الاتفاقية المواد من 5-14، ويتناول بصورة شاملة التدابير الوقائية من الفساد. ويتضمن هذا الفصل أحكاما متعلقة بالسياسات الوقائية لمكافحة الفساد، والممارسات، وإنشاء هيئة أو هيئات وقائية لمكافحة الفساد.

- أحكام للكفاءة والشفافية، ومدونات سلوك وجدارة لعمليات توظيف الموظفين العمامين.

-المبادئ التوجيهية للشفافية والمساءلة في مجال الخدمات العامة والمالية العامة. كما يتناول المتطلبات المحددة للوقاية من الفساد.

- المنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى للمجتمع المدني، ورفع مستوى الوعي العام لمكافحة الفساد.

2-التجريم وتطبيق القانون

المواد من 15-59، تجرم أفعال رشوة الموظفين العموميين المحليين، رشوة الموظفين العموميين الأجانب والموظفين العموميين في المنظمات الدولية، الاختلاس، توزيع أو سوء استخدام الممتلكات العامة، النفوذ التجاري، سوء استعمال الوظائف، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس ممتلكات القطاع الخاص، غسل العائدات المتأتية من الجريمة، التكتم، عرقلة سير العدالة وغسيل عائدات الجريمة.

3-استرداد الأصول

الفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد يضم المواد من 51-59، ويعلن صراحة عن استرداد الأصول على أنه "مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية". وتقوم الأحكام الموضوعية عقب ذلك بتعيين سلسلة من

الآليات بما في ذلك إجراءات الاسترداد المدنية والجنائية، والتي بموجبها يمكن تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها وإعادتها. وإن هذه مسألة مهمة جدا بالنسبة للعديد من البلدان النامية حيث أدى الفساد على أعلى المستويات إلى نهب الثروات الوطنية.

4-التعاون الدولي

المواد من 43-49 في الفصل الرابع تثبت التعاون الدولي. يتعين على الدول الأطراف، حيثما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع نظامها القانوني الداخلي مساعدة بعضها البعض في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد. وإن الأطراف ملزمة بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة في مجال جمع ونقل الأدلة لاستخدامها في المحكمة، ولتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم. كما يطلب أيضاً من الدول الأطراف اتخاذ تدابير من شأنها أن تدعم تعقب وتجمد وتحجز وتصادر العائدات المتأتية من الفساد.

ثانياً-صندوق النقد الدولي

أكد صندوق النقد الدولي منذ عام 1997 أنه سيتوقف أو يعلق مساعداته المالية لأي دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية، و حدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها و تورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية و إساءة استخدام احتياط العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين و استغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، إضافة إلى الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذ الصندوق موقفاً حازماً من الدول التي تعتبر رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعاً من نفقات ترويج الأعمال تستوجب إعفائها من الضرائب.

ثالثاً-البنك الدولي

تبنى البنك الدولي منذ عام 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته، تتضمن ثلاثة عناصر الأول: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابه وعواقبه، والثاني: إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية، وثالثاً: إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

الفساد - أي إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق كسب خاص - يشوه أنشطة الدولة ويقطع الطريق على الجهود الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام واحتوائي. فالفساد يساعد البعض على التهرب من الضرائب، بينما ينتهي الأمر بآخرين بالدفع ضرائب أكثر. ويمكن أيضا أن تؤدي خسارة الإيرادات إلى الحد من قدرة الحكومات على توفير الإنفاق الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، تتأثر جودة الخدمات العامة والبنية التحتية عندما تكون قرارات الحكومة مدفوعة بالرشاوى والمحسوبية. وفي نهاية المطاف، يقوض الفساد الثقة في الحكومة ويمكن أن يقود إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لذلك يجب اعتماد مجموعة من الإصلاحات:

1- على المستوى المحلي

-بناء خدمة مدنية مهنية، استنادا إلى إجراءات شفافة وقائمة على الجدارة للتعيينات والأجور: فمن الضروري لرؤساء الهيئات والوزارات والمؤسسات العامة تشجيع السلوك الأخلاقي بتقديم قدوة واضحة على قمة الهرم الوظيفي.

-الاستثمار في رفع مستويات الشفافية والفحص الخارجي المستقل: فمن شأن هذا أن يسمح بتحقيق إشراف فعال من أجهزة التدقيق ومن الجمهور بشكل عام.

-التركيز على المجالات التي تشير الخبرة الدولية إلى تواتر حدوث الفساد فيها - مثل المشتريات العامة، والبنية التحتية، والسلع والخدمات المعقدة التي يصعب تسعيرها، والموارد الطبيعية، والمؤسسات العامة.

-زيادة فرص النجاح عن طريق تحسين عدة مؤسسات يدعم بعضها البعض من أجل معالجة الفساد: فعلى سبيل المثال، ستؤدي إصلاحات الإدارة الضريبية ثمارا أكبر إذا تم تبسيط القوانين الضريبية والحد من مساحة التقدير الاستثنائي المتاحة لموظفي الضرائب. وستعتمد جهود تحسين النزاهة في الخدمة المدنية أو ملاحقة المتهربين من الضرائب على وجود إجراءات قضائية تتسم بالسرعة والإنصاف للجميع. وبالمثل، تزداد المنافع التي تحققها شفافية المالية العامة في وجود صحافة حرة.

-الالتزام بالمتابعة في تحسين المؤسسات للحد من مواطن التعرض لتحديات الفساد التي تتطور باستمرار: يساعد اعتماد التكنولوجيات الجديدة على تعزيز الوظائف الأساسية للمالية العامة، مثل عمليات الميزانية وإدارة الإيرادات، بالإضافة إلى الضوابط الداخلية.

2- على المستوى الدولي

-ينبغي أن تكون البلدان أكثر استباقية في محاربة الرشاوى التي تقدمها شركاتها الوطنية للمسؤولين في البلدان الأجنبية، وأن تتعقب أنشطة غسل الأموال بقوة وإصرار، وتحد من فرص إخفاء عائدات الفساد في أماكن خارجية تفتقر إلى الشفافية.

-ثمة حاجة لزيادة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مثل النفط والتعدين نظرا لما تتطوي عليه من ريع اقتصادي كبير وللدور الذي تقوم به الأطراف المؤثرة الدولية الكبرى.

-رغم تحقيق بعض التحسينات، فإن تبادل المعلومات لا يزال محدودا على المستوى الدولي. ومن الضروري توثيق التعاون لمكافحة التهرب الضريبي والتحري عن أعمال الفساد وملاحقتها قانونيا.

- يمكن للمانحين والمؤسسات الدولية قيادة المسيرة بتقديم القدوة، وذلك عن طريق زيادة شفافيتها الذاتية. ويمكنها المساعدة أيضا بنشر الممارسات الجيدة في بناء المؤسسات.

رابعا- الأسس العامة لمكافحة الفساد في الإسلام

1- اختيار الأكفاء للمناصب والوظائف وتحقيق الكفاية لهم.

-توظيف أهل القدرة والكفاءة والحذر من المحاباة والمحسوبية.

-إسناد الوظائف والأعمال لأهل الأمانة والاستقامة.

-عدم إسناد الوظائف والأعمال لمن حرص عليها وليس أهلاً لها.

-تحقيق الكفاية للعاملين.

2- تنمية الوازع الديني والأخلاقي لدى العاملين

-ربط التعاملات بالقيم الدينية والأخلاقية.

-ترسيخ خلق الأمانة والتحذير من الخيانة.

-الدعوة بالصدق في التعامل والتحذير من الكذب.

-ترسيخ مبدأ النصحو والتناصح وإشاعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

-اجتناب الشبهات في التعاملات

-الدعوة إلى التحلي بالتسامح والوفاء بين المتعاملين .

3-المحاسبة والمراقبة للعاملين .

4-التزام جملة من السلوكيات تتقلمنا لوقوع الفساد :

-واتخاذ المستشارين لأعوان الصلحاء

-اقتفاء أثر القدوة الصالحة في العمل

-عدم الاحتجاج بعنا أصحاب الحاجات والتواصل معهم وسما عشكواهم .

-تغليب جانب إحساننا لظننا بالناس على إساءة تهمنا بالتعاملات .

المحاضرة التاسعة: أوضاع الفساد ومكافحته في الجزائر

1-واقع الفساد في الجزائر

قبل الشروع في إبراز الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في مكافحة الفساد والوقاية منه يجب أن نشري أولاً إلى واقع الفساد في الجزائر، وبالنظر لعدم وجود إحصائيات رسمية تبرز بدقة واقع الفساد في الجزائر

فإننا نكتفي بمؤشر إدراك الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية، التي تصنف سنويا الدول حسب إدراكها للفساد، الجزائر واحدة من دول العامل الثالث التي تعاني من عدم إدراك الفساد فهي تقع في خانة فاسد جدا حسب المنظمة.

الملاحظ أن ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لم يسبق له أن نزل من الترتيب 88 وهو مؤشر خطير، ذلك أنه بهذه الطريقة فإن الجزائر تصنف في خانة قريب من فاسد جدا.

احتلت الجزائر المركز 106 عالميا برصيد 35 نقطة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية. وتراجعت الجزائر بمركز واحد عن تصنيف سنة 2018 الذي جاءت فيه في المركز 105 من أصل 180.

وتصنف "الشفافية الدولية" 180 دولة سنوياً، بحسب "مؤشر مدركات الفساد" في قطاعها العام، وفق مقياس يتراوح بين الصفر لأكثر الدول فسادا والمئة للدول الأكثر شفافية.

وحصلت الجزائر على 35 درجة من 100 في ترتيب 2018 ، بارتفاع نقطتين عن مؤشرها لعام 2017 ، مما سمح لها بتقدم سبعة مراكز في التصنيف العالمي مقارنة بالعام السابق، حيث كانت قد احتلت المركز 112 في عام 2017. إلا أن المركز 105 للجزائر في عام 2018 ما زال دون تصنيفها في عام 2008 ، عندما احتلت المرتبة 88 بمجموع 34 من أصل 100.

وتتقاسم الجزائر المركز 105 مع كل من أرمينيا والبرازيل وكوت ديفوار ومصر والسلفادور وبيرو وتيمور الشرقية وزامبيا، وهي أفضل من دول مثل إثيوبيا (114) ، باكستان (117) ، مالي (120) ، إيران (138) ، وروسيا (138).

لكن الجزائر متخلفة كثيرا عن جيرانها المغاربة ، حيث تم جاءت تونس والمغرب معا في المرتبة 73 ، 74 لسنتي 2018-2019 وهي أكثر سوء أيضا من دول مثل غامبيا (93)، تركيا (78)، اليونان (67)، المملكة العربية السعودية (58) أو قطر (المرتبة 33)، فرنسا 21 و الولايات المتحدة 22.

الرتبة	الدرجة	عدد الدول	
105	من 2.910	178	2010
112	2.9	183	" 2011

105	34 من 100	176	2012
94	36	183	2013
100	36	175	2014
88	36	168	2015
108	34	176	2016
112	33	180	2017
106	35	180	2018
106	35	180	2019

2- آثار ظاهرة غسل الأموال

- **آثار اقتصادية:** هناك على وجه التحديد ثلاثة آثار اقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجرائم غسل الأموال وهي: التضخم، المضاربة على العقارات والمجوهرات، الكساد.

وذلك لأن المال غير الشرعي المراد غسله عندما يحل في أسواق الجزائر، فإنه يحدث زيادة بمقدار حجمه في العرض النقدي بما يفوق كثيراً مقدار ناتجنا القومي من السلع والخدمات، ومن شأن ذلك أن يؤدي حتماً إلى التضخم، وعندما يحين موعد رحيله وتصديره إلى الخارج حيث موطنه الأصلي، فإن ذلك يتسبب في نقص السيولة في الجزائر، وهو ما يعني الانكماش ثم الكساد وما بين هاتين الدورتين الاقتصادييتين تتقلب بشدة أسعار صرف عملة الدولة، ولما كان الجهاز الإنتاجي بل والبنيان الاقتصادي الجزائري غير قادرين على استيعاب المال المغسول عند قدومه، فإن منظمات غسل الأموال تفضل غالباً المضاربة على العقارات والمجوهرات بما يرفع قيمتها السوقية بغير مبرر وبما قد يضر بالغالبية من أبناء الوطن.

-**الآثار المالية والمصرفية**: لا شك أن التحويلات المالية المفاجئة سواء تلك التي ترد إلى الجزائر أو تخرج منها تحدث تشوهات غير متوقعة على سوق النقد والجهاز المصرفي، وعلى سوق رأس المال (سوق الإقراض المباشر وسوق الأوراق المالية)، وهو ما يؤدي إلى انهيار هذه الأسواق، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا منذ سنوات، وذلك بما يهدد استقرار النظام المالي والمصرفي، بل إن عملية غسل الأموال قد تصيب السياسة المالية والاقتصادية بالتخبط والارتباك.

ثانيا-مكافحة الفساد في الجزائر

انتهجت الجزائر عدة سياسات وآليات للقضاء على ظاهرة الفساد والحد من مخلفاته، وكذا لإنجاح سلسلة الإصلاحات التي أعلنت عنها الدولة في وقت سابق، ففي مختلف الخطابات الرسمية إعلانها عن عزمها على التصدي لظاهرة الفساد وهو ما تجسد في عدة قوانين منها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الذي جاء لسد الفراغ القانوني في مجال مكافحة الفساد وتكليف القانون الجزائري مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة الذي صادقت عليها الجزائر في وقت سابق.

يهدف هذا القانون إلى تعزيز النزاهة، الشفافية والمسئولة في تسيير القطاع العام والخاص، دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تسهيل دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته. وتم بموجبه إلغاء مختلف القوانين التي لها علاقة بالفساد بمختلف أشكاله من قانون العقوبات، ونقله إلى قانون مستقل "قانون الوقاية من الفساد ومكافحته" بسبب توسع نطاق ومجالات الفساد.

1-الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد:

قبل ظهور الهيئة، سبق إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها في جويلية 1996 بموجب المرسوم الرئاسي 233/96 المتضمن استحداث المرصد، لكنه حل لفشله في مكافحة الآفة سنة 2000 بسبب عدم استقلاليته.

هي هيئة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لدى رئاسة الجمهورية، تتمثل مهمتها في اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتجسيد مبادئ دولة القانون، وتعكس النزاهة، الشفافية ومسؤولية الشؤون العمومية، وللهيئة الحصول على الوثائق والمعلومات اللازمة من أي إدارة، توضع أي إدارة أمام جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة إذا رفضت تزويدها بالمعلومات، تقوم برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية عن أعمالها.

عمل القانون المتضمن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على تغليب الطابع الاستشاري والتحسيبي على مهامها فهي هيئة وقاية وليس مكافحة، يظهر ذلك من خلال المهام الموكلة إليها من إصدار التقارير وابداء الآراء واقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، كما أن هذه القوانين لم تنص على إشهار ونشر التقارير المرفوعة لرئيس الجمهورية سواء في الجريدة الرسمية أو على موقعها في شبكة الأنترنت مما يضفي نوع من الغموض وعدم الشفافية على سياسة مكافحة الفساد في الجزائر.

2-الديوان المركزي لقمع الفساد:

استحدث بموجب التعليم رقم 03 الصادرة سنة 2009، والمتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد والتي نصت على إنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد كآلية فعالة لمكافحة الفساد. ومهامه مكملة لمهام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد. وينحصر عمله في البحث والتحري عن جرائم الفساد، فهو جهاز قمعي ردعي، و بذلك هما جهازين مكملين لبعضهما البعض.

الديوان هو مصلحة عملياتية للشرطة القضائية

_ ضابط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

_ ضابط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

_ أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد .

لكن الديوان يبقى هيئة تابعة لوزير المالية الامر الذي يفقده استقلاليته و يحد من تحقيقه للأهداف التي أنشأ من أجلها، كما أنه وأعضائه يخضعون لإشراف و رقابة مزدوجة من القضاء ووزير المالية.

3-المفتشية العامة للمالية:

أوجد المرسوم التنفيذي 273/08 ثلاث هيئات للمفتشية العامة للمالية وهي:

-الهيكل العملية للرقابة: يديرها مراقبون عامون للمالية وتتمثل مهمتها في التدقيق والتقييم.

- بعثة التفتيش: وهي وحدات عملية يديرها مديرو البعثات.

- فرق التفتيش: وهي فرق الرقابة يديرها مكلفون بالتفتيش وعددها 30 .

تقوم المفتشية العامة للمالية بالرقابة على التسيير المالي والمحاسبي، وكذا الرقابة على استعمال الموارد، تمارس رقابتها على التسيير المالي والمحاسبي للدولة والجماعات الإقليمية، والهيئات، والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، والمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية، والضمان الاجتماعي ومؤسسات عمومية أخرى.

المفتشية هيئة رقابية، إلا أنها مجردة من أي وسيلة للضغط كالمصادقة أو الإحالة على العدالة في حالة اكتشاف فساد، مهمتها لا تتعدى إصدار التقارير واقتراح التدابير والتوجيهات غير الملزمة للهيئات الخاضعة لرقابة السلطة الوصية التي تفصل في الأمر.

4- مجلس المحاسبة:

يعتبر مجلس المحاسبة من بين أهم الهيئات الرقابية التي نص عليها دستور 1996 المعدل والمتمم في 2008 في المادة 170 منه، حيث يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، ويرفع مجلس المحاسبة تقريرا إلى رئيس الجمهورية كل سنة، كما نصت التعليمية رقم 03 على تنشيط مجلس المحاسبة.

يمارس المجلس صلاحياته عبر أربعة آليات:

-التدقيق: هو الرقابة على الإيرادات والرقابة على النفقات، بالنسبة للهيئات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، المؤسسات ذات الطبيعة التجارية، الصناعية والمالية التي تكون رؤوس أموالها ذات طبيعة عمومية ماعدا بنك الجزائر.

نوعية التسيير: تتمثل في تقييم تسيير الهيئات الخاضعة لرقابته من حيث الفعالية والأداء وله في النهاية اقتراح التدابير التي من شأنها تحسين التسيير.

- الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية.

- مراجعة حسابات المحاسبين العموميين.

يبقى المجلس هيئة استشارية تحسب ذات دور رقابي محدود، ولا يمكن لها اتخاذ إجراءات عقابية في حالة اكتشاف قضايا فساد، بل يحال إلى وزارة العدل، كما أن هذه الهيئات خاضعة لوزارة المالية التي تقوم بالإشراف عليها ومراقبتها .

5-التعليمات الجديدة سنة 2018

قررت السلطات العليا في البلاد إقرار 3 إجراءات إضافية لمحاربة الفساد، تتناول بشكل خاص العلاقات بين رجال أعمال وموظفين وتنفيذيين وسياسيين. الإجراءات الثلاثة من شأنها أن تعطي فاعلية أكبر للقضاء ولأجهزة الأمن في المواجهة مع الفساد الإداري.

وسعت تعليمات جديدة من صلاحيات المحققين في مختلف الأجهزة المختصة في التحقيقات المتعلقة بقضايا الفساد وغسيل الأموال. هذه الصلاحيات الإضافية لا تتعلق بتعديل في القانون، بل بآلية تنفيذ وتطبيق القانون، خاصة مع وجود بعض المواد القانونية التي طرح تنفيذها بعض الإشكالات الإجرائية أثناء التحقيق.

وسمحت الإجراءات الجديدة المتبعة في محاربة الفساد للأجهزة المختصة وللمحققين في كل باعتماد الرسائل المجهولة التي تبلغ عن جرائم فساد في أي جهاز حكومي، حتى لو كان الجهاز جهة سيادية. وكانت السلطات الرسمية قد قررت، قبل أكثر من 20 سنة، عدم اعتماد الرسائل والشكاوى التي لا تحمل توقيعاً إلا في حالات مكافحة الإرهاب.

كما قررت السلطات تفعيل مواد القانون التي تسمح بحماية الشهود المبلغين عن جرائم الفساد الكبيرة والمهمة. ورغم أن تعديلات القانون أقرت، قبل سنوات قليلة، إجراءات محددة لحماية الشهود، إلا أن هذه الإجراءات لم تطبق بشكل فعلي إلا في قضايا مكافحة الإرهاب. ومن المتوقع أن تتضمن التعديلات الجديدة حق المبلغ عن قضايا الفساد، غسيل الأموال والرشوة في الحماية القانونية في إطار ما يسمى بحماية الشهود، عبر إجراءات منها تخفيف العقوبة وإخفاء هوية المبلغين طيلة مسار التحقيق، وصولاً إلى المحاكمة وتسهيلات أخرى.

الإجراءات الأخيرة تقضي بتفعيل التحقيقات المالية ومتابعة مصادر الأموال المشتبه في مصدرها، بعدما كانت الإجراءات السابقة سارية المفعول مبنية على أن التحقيقات حول شبهات غسيل الأموال تبدأ مباشرة بعد تلقي إشعار من بنك، طبقاً للإجراءات سارية المفعول أو شكوى، لكن تطور عمليات تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال شرعية وقدرات المتورطين في عمليات غسيل الأموال كشفت أن 90% من الأموال غير الشرعية لا توظف مباشرة في البنوك، بل تمر عبر ملاذات أخرى في شكل شركات واستثمارات عقارية، وعلى هذا الأساس سمحت التعديلات الجديدة بفتح تحقيقات عندما تتوفر عوامل اشتباه قوية في وجود عمليات غسيل أموال.

